



السيد الرئيس،

ندانة عن وفد بلادي، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، على تسريته من حالة إيقافه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الوتيقة (A/66/99)، وأشكر المقررة الخاصة، السيدة ريشية مانجو على تقريرها الوارد في الوثيقة (A/66/215) المتضمن التوصيات لمعالجة العنف ضد المرأة من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين، والالتزام بحقوق الإنسان للمرأة، والوفاء بتلك الحقوق، كما أود أن أعبر عن التزام بلادي بالكلية بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد بان كي مون على الدور الذي تلعبه المرأة في دفع عجلة التنمية، كما يؤكد وفد بلادي أهمية معالجة تلك القضايا التي تخص تنمية المرأة، والتبني من رعايتك بين الجنسين حتى يتم القضاء على هذه العقبات.

وإضافة إلى هذا المفهوم، حرصت دولة الكويت على تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين، والتشجيع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، وهم مسلمون، ندى "الثقافة" في "التحقيق" والتواجبات فلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس، إنني أرحب بالمرأة الكويتية مواطنة بالدرجة الأولى حالها كحال الرجل فلها مساهماتها على مر التاريخ، فمرور المرأة لم يبدأ مع إقرار حقوقها السياسية والاقتصادية، بل كانت المرأة الكويتية تشارك في إدارة شؤون بيتها وإبنتها، إن كنتي من النساء تتكلمين في إدارة شؤون البيت، فأكملة خلافاً، فترة حياتك الزوجية، في الشكر، بحثاً عن لقمة العيش.

المرأة الكويتية تهتم بأعمالها المنزلية، وتسعى لتطويرها، حتى تتمكن من العمل  
والثقافة تهتم بتأريخها من الأجداد في المنزل والمجالس والمؤسسات، وعارست أوائل  
الجماعات النسائية الكويتية التصعق بسنن، فعاش في دعوتها لمشراكة أكبر  
أمثلة الكويتية، وفي يسوق بالعالم برمينا حقهما السياسية المتساوية مع الرجل  
وإقامة الفرس التعليمية والثقافية لها بشكل أكبر.

في يوم ١١ يونيو ١٩٧٠م، المرأة الكويتية أثناء فترة الاحتلال العراقي الغاشم على  
الكويت، من بينهن من استعملت الكتيبات والنشرات في المدارس والجامعات لتثقيف لشد العجز في  
المرأة الطبية، بينما قامت أخريات بتهديب الطعام والعمل والأطعمة من خلال  
الطبخ والتفكير، واستخدمت في نشر الكتيبات والنشرات تحت اسم "الحكومة الكويتية" التي من  
المرأة التي منحت المرأة الكويتية، قبل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، في المجتمع  
الكويتي، التي منحت لها المزيد من المساهمات المتميزة في بناء وطنها الذي ساهمت  
في إيداعه عنه كجهد، وكانت تلك الصمات دليل واضح على نية  
الحكومة منح المرأة الكويتية حقوقاً تجعلها متساوية مع الرجل، فتولت المرأة  
مناصب، بغضوتها من منصب مدير جامعة الكويت، وزيرة التخطيط ووزيرة الدولة  
للشؤون الاجتماعية، في سنة ١٩٧٥، كما شاركت المرأة الكويتية في حق  
الانتخابات والتشريحي في ٢٠٠٢، والمجلس البلدي في ٢٠٠٥، وغيرها من  
المناصب الهامة التي منحت للمرأة الكويتية، في عهد مبدريه، كما أن دولة الكويت  
ساهمت في إعداد المخطط الذي لتأيد المرأة الكويتية من خلال إعداد برامج  
تقافيه، وإعلاميه تهدف لتحسين صورة المرأة، وكذلك عقد الدورات التدريبية  
والمخاض، من بينهن من طالبت، طالبت في القانون في المجتمع، من جانب آخر  
أصدر مجلس الأمة قانوناً خاصاً بتعيين "بمستنيين" وضع "المسؤولية" ولا يهتدون "التقوية"  
لها، من بينهن من طالبت، طالبت في القانون، وكذلك اعتمد مجلس  
الوزراء الكويتي، اللائحة التنفيذية التي منحت للمرأة الكويتية الجديدة لسنة  
٢٠٠٢، التي منحت لها أيضاً، من بينهن من طالبت، طالبت في القانون، التي منحت للمرأة الكويتية  
المنطقه والأرتمه التي منحت لها أبناء على تعرضي، بتأريخها إلى توفير  
"المسؤولية" التي منحت لها، حيث وفر هذا القانون، للمرأة الكويتية المطلقة  
والمرأة التي منحت لها أبناء، من بينهن من طالبت، طالبت في القانون، التي منحت للمرأة الكويتية

